

هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة التاسعة عشرة

معلومات محدّثة عن تنفيذ حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية

البند 1-12 من جدول الأعمال

(من إعداد أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات)

1- معلومات أساسية

[1] تعد مواعمة نظام تبادل البيانات الإلكترونية أحد بنود جدول أعمال تطوير الاتفاقية الدولية الثمانية (8) المدرجة في الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020-2030. ويهدف برنامج العمل المتعلق ببند جدول أعمال تطوير الاتفاقية الدولية هذا، الذي هو الآن في مرحلة الإنجاز، إلى تمكين المنظمات القطرية لوقاية النباتات في البلدان من تبادل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية (ePhyto) بطريقة آمنة ومأمونة وفعالة.

[2] وتتولى المجموعة التوجيهية المعنية بنظام إصدار شهادات الصحة النباتية الإلكترونية (المجموعة التوجيهية) التي تتكوّن من ممثلين من جميع أقاليم منظمة الأغذية والزراعة السبعة (7) ومكتب هيئة تدابير الصحة النباتية (في ما يلي "المكتب")، ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة كشرية يقدم الخبرة الفنية، تنسيق حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. والغرض من المجموعة التوجيهية هو توفير التنسيق والتوجيهات والمشورة بشأن إجراءات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات لتطوير وتسهيل الاستخدام المنسق لحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، بما في ذلك المركز¹ والنظام الوطني العام لإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية (نظام GeNS). كما تقدم المجموعة الاستشارية المعنية بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية المتعلقة بالقطاع المشورة لأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (في ما يلي "الأمانة") بشأن جدوى برنامج شهادات الصحة النباتية الإلكترونية وقدرته على تسهيل التدفقات التجارية بكفاءة وفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تمديد فترة عمل مجموعة التركيز المعنية بالتمويل المستدام لحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابعة للهيئة حتى الدورة التاسعة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية في عام 2025.

[3] وتخضع عمليات إدارة حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية والإشراف عليها لسلطة وحدة التنفيذ والتيسير منذ سبتمبر/أيلول 2023. وتجدر الإشارة إلى إصدار دعوة لتعيين مساعد في إطار برنامج إصدار الشهادات الإلكترونية

¹ مركز تيسير تبادل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية بين المنظمات القطرية.

للصحة النباتية كمساهمة عينية في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 من أجل معاونة مدير برنامج إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في وحدة التنفيذ والتيسير.

[4] وتقدم هذه الوثيقة معلومات محدّثة عن الأنشطة المتعلقة بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التي تم تنفيذها في عام 2024 في إطار خطة التنفيذ الاستراتيجية للفترة 2024-2030، وقد تمت الموافقة عليها في الدورة الثامنة عشرة للهيئة في أبريل/ نيسان 2024².

2- معلومات محدّثة عن حالة التنفيذ

[5] بلغ مجموع البلدان المسجّلة في مركز الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، حتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، 136 بلدًا، بما في ذلك 53 بلدًا من خلال نظام GeNS. وفي المجمل، قام 92 بلدًا بشكل فاعل بتبادل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. وقد تبادلت البلدان المستخدمة النشطة (ثلاثة ملايين في نهاية عام 2022؛ وخمسة ملايين في نهاية عام 2023) أكثر من سبعة ملايين شهادة (7 360 000) من الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية بنجاح من خلال المركز. ويقوم النظام حاليًا بمعالجة حوالي عشرين ألف (20 000) شهادة شهريًا. وتعد هذه الإنجازات مثالًا ناجحًا للتعاون بين الأمانة والمنظمات القطرية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والمنظمات الدولية والقطاع لضمان اعتماد حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

3- الحوكمة

[6] خلال الاجتماعات الأخيرة للهيئة، دعت بعض الأطراف المتعاقدة إلى إنشاء هيكل للحكومة من أجل الإشراف على نموذج التمويل وتوفير التوجيه الاستراتيجي لمستقبل حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. ونظر المكتب في اجتماعه في يونيو/حزيران 2024 في ثلاثة خيارات: (1) إشراف المكتب/الجنة المالية (الحفاظ على الوضع الراهن)؛ أو (2) إدماج المجموعة التوجيهية لحكومة تمويل حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في نطاق أنشطتها؛ أو (3) إدماج إنشاء جهاز أو مجموعة بديلة للحكومة المالية. وفي سياق التشديد على أنّ ولاية مجموعة التركيز المعنية بالتمويل المستدام لحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابعة للهيئة قد تم تمديدتها لمدة عام آخر حتى الدورة التاسعة عشرة للهيئة (2025)، فإنّ المكتب "وافق على الإبقاء على الوضع الراهن (الخيار 1) وإعادة النظر في إنشاء جهاز أو مجموعة بديلة معنية بالحكومة المالية (الخيار 3) في غضون عام واحد".

4- التمويل

[7] في ما يتعلق بتنفيذ نموذج تمويل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية الذي تمت الموافقة عليه كنموذج تجريبي في الدورة الثامنة عشرة للهيئة (أبريل/ نيسان 2024)، تم إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة خاص بالحلّ. وأرسلت الأمانة بعد ذلك رسالة رسمية إلى البلدان المستخدمة في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بشأن المساهمات (الطوعية) المتوقعة للفترة 2025/2026³ وبالإضافة إلى ذلك، وكمتابعة لتوصيات الدورة الثامنة عشرة للهيئة (2024)، عقدت مجموعة التركيز

² الوثيقة CPM 2024/14 (خطة التنفيذ الاستراتيجية للفترة 2024-2030): <https://www.ippc.int/en/publications/93058/>

³ الوثيقة CPM 2024/15_Rev1 (تمويل حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات): <https://www.ippc.int/en/publications/93059>

المعنية بالتمويل المستدام لحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابعة للهيئة اجتماعين لها لمواصلة النظر في التنقيحات والتعديلات البديلة على نموذج التمويل. وفي هذا الصدد، تُعرض الوثيقة التي انتهت مجموعة التركيز من إعدادها بشكل منفصل في إطار هذا البند 1-12 من جدول الأعمال ضمن الوثيقة CPM 2025/21.

[8] وفي ما يتعلق بتمويل منظمة الأغذية والزراعة لحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية، طرحت البلدان الأعضاء في المنظمة هذه المسألة في عدة مناسبات في مجلس المنظمة (الدورة الرابعة والسبعون بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2023؛ والدورة الخامسة والسبعون بعد المائة في يونيو/حزيران 2024) وفي الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج ولجنة المالية (الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثامنة والتسعون بعد المائة للجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023؛ والدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة للجنة البرنامج والدورة التاسعة والتسعون بعد المائة للجنة المالية في مايو/أيار 2024). ومع ذلك، ينبغي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أن تستمر في طرح الحاجة إلى التمويل في اجتماعات المنظمة ذات الصلة، وتحديدًا خلال استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للمنظمة.

5- العمليات

[9] لا تزال المجموعة التوجيهية تصدر تطوير الجوانب الفنية لحلّ الشهادات الإلكترونية وإجراء تحسينات فيه من خلال اجتماعات افتراضية شهرية، مع إتاحة التقارير على البوابة الدولية للصحة النباتية.⁴

[10] وسعيًا إلى إبراز الاستخدام المتزايد لحلّ الشهادات الإلكترونية، طلب مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة مراجعة اتفاقي تقديم الخدمات للمركز ونظام GeNS الموقعين مع منظمة الأغذية والزراعة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان استعراض اتفاقي تقديم الخدمات لا يزال مستمرًا مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة بدعم من خبير في تكنولوجيا المعلومات أتاحتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كمساهمة عينية للأمانة.

[11] ومنذ مايو/أيار 2024، بات نظام GeNS متوفّرًا أيضًا باللغتين الإسبانية والروسية، بالإضافة إلى الإنكليزية والعربية والفرنسية.

[12] ومع ملاحظة الدور المتزايد للتكنولوجيا في التجارة عبر الحدود لتحسين الكفاءة والأمن، تمثل أحد التطورات التي نظرت فيها المجموعة التوجيهية في إمكانية إرسال نسخة من الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية إلى منصات رقمية تابعة لأطراف ثالثة. ومن الواضح بشكل متزايد أن المصدرين الذين يطلبون الشهادات الإلكترونية قد يرغبون أيضًا في إعادة توجيه هذه الشهادات إلى المنصات الرقمية القائمة على سلسلة الكتل التي تدير شبكة أوسع من المستندات المتعلقة بالتجارة وتُضفي الطابع المركزي عليه. وسيكون نظام التصدير، من خلال استخدام ميزة إعادة توجيه القناة الخاصة بالمركز (المستخدمة بالفعل من قبل بعض البلدان لإعادة توجيه الشهادات الإلكترونية إلى النوافذ الفردية الجمركية) قادرًا على تحديد المتلقين في عملية إعادة التوجيه أثناء إرسال الشهادات الإلكترونية إلى البلد الوجهة. وسيكون هذا الأمر اختياريًا بالكامل بناءً على طلب المصدر وموافقة البلد المصدر، وسيبدأ كنموذج تجريبي في إطار نظام GeNS، مما يمكّن البلدان التي تستخدمه من اختيار طرف ثالث ليكون المتلقي. وستمثل الفوائد في تبسيط العمليات التجارية، إذ يطالب مجتمع الأعمال بإبراز الوثائق المستخدمة في التجارة وحالتها بقدر أكبر. وقد تكون هذه الميزة فرصة لتلقي التمويل من كيانات خارجية لأغراض حلّ الشهادات الإلكترونية. وفي ما يتعلق بالتداعيات المالية، أشار مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة إلى أن عمليات التطوير

⁴ تقارير المجموعة التوجيهية: <https://www.ippc.int/en/ephyto/ephyto-steering-group>

اللازمة لنظام GeNS تقدر بمبلغ 15 000 دولار أمريكي. وأشار المكتب إلى أن شهادات الصحة النباتية كانت عبارة عن تواصل بين المنظمات القطرية لوقاية النباتات وليس بينها وبين أصحاب المصلحة الآخرين أو منظمات القطاع الخاص، وخلص إلى أن عملية إعادة توجيه الشهادات الإلكترونية إلى طرف ثالث تتطلب موافقة الهيئة.

[13] وفي ما يتعلق بالتداعيات القانونية المترتبة على إرسال نسخة من الشهادات الإلكترونية إلى منصات رقمية تابعة لأطراف ثالثة، قدم مكتب الشؤون القانونية في منظمة الأغذية والزراعة المعلومات التالية إلى الأمانة. استناداً إلى الافتراضات بأن الشهادات الإلكترونية (1) يتم إصدارها من جانب المنظمات القطرية لوقاية النباتات في البلدان المصدّرة؛ (2) وأنها لا تحتوي على أي معلومات تخص المنظمة؛ (3) ولن يتم تشاطرها مع منصات رقمية ثالثة إلا إذا طلبت المنظمات القطرية لوقاية النباتات في البلدان المصدّرة القيام بعملية النقل تلك، حرصاً على تخفيف أي مخاطر قانونية محتملة قد تنشأ عن عملية النقل هذه، يقترح مكتب الشؤون القانونية في المنظمة إضافة الصياغة بالخط العريض إلى إخلاء المسؤولية الحالي الخاص بالمركز: "(...) إنّ منظمة الأغذية والزراعة ليست مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ عن استخدام أي محتوى يتم تبادله من خلال مركز الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية أو الإشارة إليه أو الاعتماد عليه، أو يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بذلك بما في ذلك أي عملية نقل إلى أطراف ثالثة".⁵ وتتعلق هذه المشورة القانونية بالمخاطر القانونية المحتملة بالنسبة إلى المنظمة. وعلى هذا النحو، من المفهوم أنه قبل أن يُطلب من المنظمة إرسال أي شهادات إلكترونية إلى أطراف ثالثة، ستقوم المنظمة القطرية لوقاية النباتات التي تطلب عملية النقل هذه بإجراء المشاورات الداخلية ذات الصلة والحصول على أي تراخيص وفقاً لقواعدها الداخلية وإجراءاتها وتدابير إدارة المخاطر لديها.

6- التنفيذ على المستوى القطري

[14] تم تسهيل التنفيذ الواسع النطاق لحلّ الشهادات الإلكترونية على المستوى القطري بفضل مساهمات المنظمات الدولية. وقد دعم التحالف العالمي لتسهيل التجارة كلاً من أوكرانيا وتوغو وكولومبيا وموريتانيا ونيجيريا. وقدم البنك الدولي الدعم لإسواتيني، وبوركينا فاسو، وزامبيا، وغانا، وليسوتو، وملاوي. وقام مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة بتمويل مشروع "تعزيز الامتثال للصحة النباتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تجارة البذور في إقليم آسيا والمحيط الهادئ" (STDF/PG/755)، ودعم اعتماد الحلّ في بنغلاديش وتايلند والفلبين وفيت نام وكمبوديا ولاو ونيبال.

[15] ونظمت المجموعة الاستشارية المعنية بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية المتعلقة بالقطاع ثلاث ندوات إلكترونية مشتركة مع الأمانة، مما أتاح الفرصة لأكثر من 200 مشارك من المنظمات القطرية لوقاية النباتات والقطاع الخاص للتعرف على حلّ الشهادات الإلكترونية في البرازيل وكندا وجمهورية مصر العربية. كما نظم برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، بدعم من مصرف التنمية الآسيوي، ندوة إلكترونية لدعم رقمنة عمليات التصدير والتوريد في أذربيجان وجورجيا.

⁵ إخلاء المسؤولية الخاص بمركز إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية [باللغة الإنكليزية]:

<https://www.ephytoexchange.org/AdminConsole>

[16] ويجري حاليًا تطوير مبادرة حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالنسبة إلى أفريقيا مع أصحاب المصلحة⁶ الذين يتعاونون مع الأمانة لدعم تنفيذ الشهادات الإلكترونية على المستوى الوطني في جميع أنحاء أفريقيا. ويتمثل التأثير المتوقع للمبادرة، من خلال تقييم تنفيذ الشهادات الإلكترونية في أفريقيا (يقوم ما عدده 13 بلدًا أفريقيًا بعمليات التبادل)، في "خفض التكاليف والجدول الزمني للتجارة الآمنة للنباتات والمنتجات النباتية على أساس مستدام (70 في المائة من البلدان)". وقد أتيحت مذكرة مفاهيمية وإطار المشروع والالتزام من جانب 32 بلدًا أفريقيًا. وتشمل الخطوات التالية وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية التواصل، وإرساء الحوكمة، والسعي إلى الحصول على تمويل من الجهات المانحة. ووافق المكتب أيضًا على وضع المبادرة تحت إشراف لجنة التنفيذ وتنمية القدرات.

7- التعاون الدولي

[17] بدأ مؤخرًا مشروع جديد ممول من مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة بشأن إصدار الشهادات البيطرية الإلكترونية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وينفذه معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة، وهو سيعتمد على نجاح حلّ الشهادات الإلكترونية⁷. وسيكون مدير برنامج الشهادات الإلكترونية هو ممثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في اللجنة الاستشارية لمشروع المرفق بشأن "تعزيز الشهادات البيطرية الإلكترونية المتعددة الأطراف في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" (STDF/PG/856).

[18] وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل حاليًا على إعداد مذكرة مفاهيمية بين منظمة الجمارك العالمية والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن "تمكين التعاون الرقمي بين منظمة الجمارك العالمية والمنظمات القطرية لوقاية النباتات من خلال توحيد البيانات".

8- التواصل والدعوة

[19] تم نشر ثلاث قصص نجاح في مجال الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في الأرجنتين وأوغندا وجمهورية كوريا على البوابة الدولية للصحة النباتية⁸.

[20] وقدمت الأمانة لمحة عامة عن حلّ الشهادات الإلكترونية في إطار لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية/الجلسة المواضيعية بشأن الأدوات الرقمية، 25 يونيو/حزيران 2024 التي عقدت في مقر الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، سويسرا⁹. وكانت هذه فرصة هامة للتواصل مع أعضاء اللجنة بشأن تنفيذ حلّ الشهادات الإلكترونية، وتأثيره على التجارة العالمية، والتحديات التي تمت مواجهتها من أجل ضمان مشاركة البلدان والتمويل المستدام.

⁶ أصحاب المصلحة في مبادرة ePhyto Africa: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمجلس الأفريقي للصحة النباتية التابع للاتحاد الأفريقي، والتحالف العالمي لتسهيل التجارة، والمجموعة الاستشارية المعنية بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية المتعلقة بالصناعة، وأمانة الاتفاقية، ومرفق وضع المعايير وتنمية التجارة، ومنظمة TradeMark Africa، ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة.

⁷ مشروع STDF/PG/856: <https://standardsfacility.org/PG-856>

⁸ قصص نجاح الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية: الأرجنتين وأوغندا وجمهورية كوريا

⁹ لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية/الجلسة المواضيعية بشأن الأدوات الرقمية: البرنامج والبت عبر الإنترنت والعروض التقديمية.

[21] وقدمت الأمانة أيضًا لمحة عامة (افتراضية) عن حلّ الشهادات الإلكترونية، مع تعديلها وفقًا لموضوع كل حلقة من حلقات العمل التالية:

- حلقة عمل بشأن العلامات التجارية في أفريقيا - 22-24 أكتوبر/تشرين الأول 2024، نيروبي، كينيا: تبادل المعرفة وتوحيد النظام الوطني لإصدار شهادات الصادرات والواردات النباتية. ضمت حلقة العمل 25 مشاركًا من المنظمات القطرية لوقاية النباتات في إثيوبيا وتنزانيا وزامبيا وكينيا وموزامبيق ومهدت الطريق للمضي قدمًا نحو إنشاء إطار رقمي لتنفيذ النظام الوطني لإصدار شهادات الصادرات والواردات النباتية؛
- حلقة عمل افتراضية بشأن ممر النقل في أوروبا والقوقاز وآسيا (TRACECA) - 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2024: القضايا الجمركية على طول طرق ممر النقل في أوروبا والقوقاز وآسيا. وضمت حلقة العمل 60 ممثلًا عن سلطات الجمارك/النقل من 11 بلد عضوًا في اللجنة الحكومية الدولية لممر النقل في أوروبا والقوقاز وآسيا، ومنظمة الجمارك العالمية، ومركز الأمم المتحدة لتسهيل التجارة والأعمال الإلكترونية، والمديرية العامة للمفوضية الأوروبية للضرائب والاتحاد الجمركي، وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وساعدت حلقة العمل على الترويج لحلّ الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في أوساط مسؤولي الجمارك واستكشاف الروابط المحتملة بين الشهادات الإلكترونية والتصاريح الجمركية؛
- حلقة عمل منظمة التجارة العالمية - لجنة تدابير الصحة والصحة النباتية في أفريقيا - 5 ديسمبر/كانون الأول 2024، الرباط، المغرب: اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية. ضمت حلقة العمل هذه 40 مشاركًا من 22 بلدًا أفريقيًا ناطقًا باللغة الفرنسية (وزارات التجارة والزراعة) وأتاحت فرصة عظيمة للتعريف بحلّ الشهادات الإلكترونية وتقديم معلومات محدّثة عن مبادرة حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالنسبة إلى أفريقيا.

[22] وتم نشر الكتيب الخاص بتطوير الاتفاقية الدولية جعل التجارة آمنة من خلال تنسيق تبادل البيانات الإلكترونية في أغسطس/ آب 2024 على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة ويمكن استخدامه للتواصل وتعبئة الموارد.¹⁰

[23] ويجري حاليًا الانتهاء من إعداد الدراسة بشأن تحليل تكاليف الشهادات الإلكترونية وفوائدها وتأثيرها على التجارة العالمية من قبل مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وتم عرض النتائج الأولية في اجتماع مجموعة التخطيط الاستراتيجي في أكتوبر/تشرين الأول 2024.¹¹

[24] ويخلص مشروع التقرير إلى ما يلي:

يؤكد التحليل على المستوى العالمي أن اعتماد الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية يؤثر إيجابًا على التجارة الثنائية بين البلدان التي تستخدم النظام، ويكون ذلك مدفوعًا إلى حد كبير بانخفاض تكاليف المعاملات. وتظهر التحليلات على المستوى القطري بوضوح عائدًا إيجابيًا على الاستثمارات. والبلدان التي تتمتع بحجم تصدير كبير وتصدر إلى مستخدمي الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية الحاليين ستستفيد بشكل خاص من هذا التحول. وتشير الأدلة

¹⁰ كتيب بند جدول أعمال تطوير الاتفاقية الدولية الأولى: <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/3ed7e000-e2f3-4e28-966d-799619ef9ccc/content>

¹¹ العروض التقديمية في اجتماع مجموعة التخطيط الاستراتيجي في أكتوبر/تشرين الأول 2024: [Country-level cost-benefit analyses of the](#)

[Impact of the IPPC ePhyto Solution on global agrifood trade](#) و [IPPC ePhyto Solution](#).

أيضًا إلى أن تجميع الشهادات الإلكترونية مع حلول رقمنة التجارة الأخرى يمكن أن يؤدي إلى انخفاض إضافي في تكاليف التجارة وأن يدعم خطة الرقمنة الأوسع نطاقًا.

[25] ومن المقرر أن تنشر منظمة الأغذية والزراعة التقرير النهائي للدراسة بالتزامن مع انعقاد الدورة التاسعة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2025).

التوصيات

[26] إن هيئة تدابير الصحة النباتية مدعوةٌ إلى القيام بما يلي:

- (1) الإحاطة علمًا بما أحرز حتى الآن من نجاح في تنفيذ حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية؛
- (2) وتشجيع الأطراف المتعاقدة التي لم تسجّل بعد في المركز الخاص بحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية على القيام بذلك؛
- (3) وتشجيع استخدام حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية؛
- (4) والنظر في ما إذا كان ينبغي دمج إعادة توجيه الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية إلى منصات رقمية تابعة لأطراف ثالثة في نظام GeNS؛
- (5) وتشجيع الأطراف المتعاقدة على مواصلة طرح الحاجة إلى تمويل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في اجتماعات المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك أثناء استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي للمنظمة؛
- (6) وتشجيع جميع الأطراف المتعاقدة على مواصلة تقديم الدعم لحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية عن طريق حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة الخاص بهذا الحلّ.